المرشد إلى دراسة القانون

النّظريّة العامّة للقانون

الأستاذ لحسين بن شيخ آث ملويا

تعريف القانون، مُمَرّات القاعدة القانونيّة، التّقسيمات الأساسيّة للقانون، مصادر القانون، نفاذ القانون وزواله، الجهة المختصّة بتطبيق القانون، ميدان تطبيق القاعدة القانونيّة، تفسير القانون

طبعة منقّحة ومحيّنة 2025

دار الأمة للكتاب والتوزيع
EDITIONS LAUMA

Scanné avec CamScanner

عنوان الكتاب: المُرْشِدُ إلى دِرَاسَة القَانُون
النَّظَرِيَة العَامَّة لِلْقَانُون
اسم المؤلف: الأسْتَاذ لْحُسِينْ بَنْ شِيخْ آثْ مَلُويَا
الحجم: 15,5 × 23,5
عدد الصفحات: 247
ISBN: 978-9969-615-19-7
منشورات دار لايمة، 2025
الإيداع القانوني: سبتمبر- 2025

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيبازة- الجزائر
الهاتف النقال :550.085.725 (0) 213 +
WWW NLLIBRAIRIE.COM

حقوق النشر محفوظة لمنشورات دار لايمة ©2025
يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار النشر لايمة.

Scanné avec CamScanner

مُحْتَوَيَات الكتاب

كَلِمَات مُضِيئَة 5

تَنْبِيه 7

تَوْطِئَة 9

- ضَرورة القانون 10
- المعنى العلمي للقانون 12
- القانون وعلم الاِجتماع 13
- علم النَّفس والقانون 14
- تَعْريف القانون 16
- عناصر القاعدة القانونية 19
- القانون الوضْعي : Le droit positif 21
- الحَق : Le droit subjectif 22
- القانون وعِلم اجْتِماع القانون 23

الفَصْل الأول : القانون مَنْظُورٌ إليه 25

تَمْهِيد 27

- المبحث الأوّل : مُمَيِزات القاعدة القانونية 28
- المطلب الأوّل : القاعدة القانونية خِطاب مُوجه لِلأشخاص في المُجتمع 29
- الفَرع الأوّل : المَعنِي بالخِطاب 29
- الفَرع الثاني : مَضمون الخِطاب 31

Scanné avec CamScanner

- أوّلا : خطاب في صيغة أمر 31
- ثالثًا : خِطاب في صيغة إباحة 31
- رابعًا : خِطاب في صِيَغٍ أخْرى 32
- المطلب الثاني : القاعدة القانونية قاعدة عامة ومُجرَّدة 33
الفرع الأول : العُمومية 34
- الفَرع الثاني : التَّجريد 35
- المطلب الثالث : القاعدة القانونية قاعدة دائمة 37
- المطلب الرابع : القاعدة القانونية مُلْزِمَة. 38
- الفَرع الأوّل : مَفْهوم الإلزام 38
- الفَرع الثاني : الجَزاء La sanction 39
- أوّلاً : مُميزات الجَزاء 40
-1كونه حَال وغَيْر مُؤجل 40
-2كَونه مادِي ومَحْسُوس 40
- الأخلاق والقانون 40
-3كونه يُوقع من طرف السُلطة العامة 42
- ثانيًا : أنواع الجزاء 43
-1الجزاء المنصب عَلَى جسم الإنسان 43
-2الجزاء المُنْصب على حُرِية الإنسان 43
أسَلْب الحُرية 44

Scanné avec CamScanner

ب-تحديد الحُرية 44
3-الجزاء المُنْصب على المال 45
4-الجزاء المُنْصب على الحُقوق 47
5-الجزاء المُنصب على التصرفات القانونية 48
أ-البُطلان المُطلق 48
ب – البُطلان النِّسْبِي 48
المَبْحَث الثَّانِي :التَقْسِيمات الأساسية لِلقَانُون 49
المطلب الأول : تَقْسِيم القواعد القانونية من جهة تطبيقها 50
- الفَرْع الأوَّل : القاعدة القانونية الآمِرة 50
1-تَحْديد سِنّ الرُشْد 51
2-قواعد الميراث 51
3-الجنسية الجزائرية الأصلية 51
- الفَرْع الثاني : القاعدة القانونية المُكمِلة 53
- الفرع الثالث : القاعدة القانونية شِبْه الآمِرة 55
- الفرع الرابع : طريقة التمييز بين القواعد أعْلاه 58
- أولاً : المعيار الشَّكْلي 58
- ثانيًا : المِعْيار المَوْضُوعي 61
1-النِّظام العام 61
2-الآداب العامة 64

Scanné avec CamScanner

- المطلب الثاني : تقسيم القواعد القانونية من جهة موضوعها (القانون العام والقانون الخاص) 64
- الفرع الأوّل : مِعْيار التمييز 66
-1نشاطات السُلطات العُمومية 66
2-مَحْدُودِيَة مِعْيَار السُّلطة العامة 69
- الفرع الثاني : التَّقْسِيم التقليدي للقانون 71
- أوّلاً : القانون العام . Le droit public 71
-1القانون الدستوري 71
-2القانون الإداري 71
- القانون الإداري العام 72
- قانون المُنازعات الإدارية 72
-3القانون المالِي أوْ الجِبَائِي 73
- ثَانيًا : القانون الخاص . Droit privé 73
-1القانون المَدَنِي 73
-2القانون التِجارِي 74
- الفرع الثالث : القَانُون المُخْتَلط Droit mixte 76
- المطلب الثالث : تَقْسِيم القواعد القانونية من جِهة غَايتها 77
- الفَرْع الأوَّل : القَواعِد المَوْضُوعِية .Règles de fond 78
- الفَرْع الثاني : القَواعد الإجْرائيةRègles de procédure 79

Scanné avec CamScanner

- المَطلب الرابع : تَقْسِيم القَواعِد القانونية من جهة المكان الذي تطبق فيه 80
- الفرع الأوّل : القانون الداخِلي Droit interne 80
- الفرع الثاني : القانون الدُولي . Droit international..... 81
- أولا : القانون الدُولي العام 81
- ثانِيًا : القَانُون الدُوَلِي الخَاص 83
- المَبْحث الثالث : مَصادر القانون 84
- المَطلَب الأوّل : المَصَادِر الرَّسْمِيَة 87
- الفرع الأول : التَشْرِيع La législation..... 87
- أوّلاً : القوانين الدُستورية 88
-1تعديل الدستور بمبادرة من رئيس الجمهورية..... 89
أ-عن طريق الاِستِفتاء الشعبي 89
ب- عن طريق التصويت عليه من طرف البرلمان 90
2- تعديل الدستور بمبادرة من البرلمان 90
- ثانيًا :المُعاهدات الدولية 91
- ثالثًا : القوانين الاِسْتِفْتائِية . Les lois référendaires..... 92
- رابعًا : التشريعات الصَادِرة عن البرلمان 92
-1القَوانين العُضْوِية : Les lois organiques..... 93
-2القوانين العادية : Lois ordinaires 94
- خامسًا : التَّشْرِيعات الصادرة عن السُلطة التنفيذية 94

Scanné avec CamScanner

-1الأوامر الرِئاسِية Les ordonnances 94
أ-حالة شُغُور المجلس الشعبي الوطني أو عُطْلة البرلمان 94
ب-الحالة الاِسْتِثنائِية..... 95
ج- حالة عدم مصادقة البرلمان على قانون المالية في الأجل القانوني 95
-2التَّنْظِيمات : Les règlements 95
أ-المراسيم التَّنْظِمِيَة : Les décrets réglementaires 96
ب-المراسيم التَّنْفِيذية : Les décrets exécutifs 96
ج- القَرارات : Décisions ou Arrêtés 97
- الفرع الثاني : مبادئ الشريعة الإسلامية 99
- أوّلاً : ما المقصود بالشريعة ؟ 100
- ثانيًا : ما هِي مصادر الشريعة ؟ 101
-1القُرآن.. 101
-2السُّنَّة..... 101
-3الإجماع..... 102
-4القياس 103
- ثالثًا : ما هي المذاهب الفقهية ؟ 103
-1المَذهب المالكي 104
2- المَذهب الإباضِي 105
3- المذهب الحَنفي 106

Scanné avec CamScanner

4 – المَذْهَب الشَّافِعي 107
5- المَذهب الحَنْبَلِي 107
- الفرع الثالث : العُرف .La coutume 108
- أوَّلاً : العَناصِر المُكَوِّنَة لِلعُرْف 110
-1التطبيق المُتكرر لعادة مُعَيَّنة 110
-2الاِعتقاد بِالإلزامية 111
-3اعتراف السُّلطة بِإلزامية العُرف 112
- ثانيًا : مزايا وعُيوب العُرف 113
- ثالثًا : أنواع العُرف 113
-1العُرف الداخلي 113
-2العُرف الدُّوَلي 115
- رابعًا : موقف التَّشريع من العُرف 116
-1تَرْجيح التَّشريع على العُرف 117
-2تَرْجِيح العُرف على التَّشْريع 117
أ-عَدم تَنظيم القانون لمسألة ما 118
ب-عُلُوّ العُرف على التَّشْريع 118
- القاعدة العُرفية الآمِرة 118
- القاعدة العُرفية المُكمِلة 119
ج- العُرف المُفَسِّر للقانون 120

Scanné avec CamScanner

- الإحالة الصريحة..... 120
- الإحالة الضِّمنية..... 121
- الفرع الرابع : مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة 121
- أوّلاً : مبادئ القانون الطبيعي 122
- ثانيًا : قواعِد العدالة 123
-1قواعد العدالة قواعد تفسيرية لإرادة المُتعاقِدين 124
-2قواعد العدالة قواعد مُكملة لإرادة الأشخاص 125
- المطلب الثاني : المَصادر التَّفْسيرية 126
- الفَرْع الأوَّل : القضاء . La jurisprudence 126
- أولاً : القضاء كمصدر تَفْسِيرِي للقانون 127
- ثانيًا : القضاء كمصدر أسَاسِي للقانون 128
-3المبادئ التِي تَرْتَبِط بسلامة وحِماية الأشخاص الخاضعين للإدارة..... 130
-4المبادئ الأخرى 131
- الفَرع الثاني : الفِقْه La doctrine..... 132
- أوّلاً : مكانة الفقه في القانون الروماني 133
- ثانيًا : مكانة الفقه في عصرنا الحاضر 134
الفَصْل الثاني : القانون في حَالَة حَرَكَة 137
تَمْهِيد..... 139
- المَبحث الأوّل : نَفاذ القانون وزواله 140

Scanné avec CamScanner

- المطلب الأوّل : نَفاذ القانون 140
- الفرع الأوّل : إصدار القانون 141
- الفرع الثاني : إشْهار القانون 142
- الفرع الثالث : مُرور مدة الإشْهار 144
- أوّلاً : المُدة المُسْتَوْجَبَة 144
- ثالثًا : التطبيق الرَّجْعي لأحكام القانون 145
- الحالة الأولى..... 146
- الحالة الثانية.. 147
- الفرع الرابع : النتائج المُترتبة عن نفاذ القانون..... 147
- أولاً : مَبدأ عَدم العُذر بِجهل القانون 147
1 - عدم العُذر بِجهل القانون 147
أ - مفهوم المبدأ 148
ب - الغاية من المبدأ 148
ج - ما يُؤْخَذ على المَبدأ..... 149
- عدم صِحة قَرينة العلم بالقانون 149
- كثرة القوانين وتَشَعُّبها في العصر الحاضر 150
د - الاِسْتِثْنَاءات على المبدأ 151
2- الغلط في القانون 152
أ-مَفهوم الغلط 152

Scanné avec CamScanner

ب - أمثلة عنْ الغَلط 152
ج - النتائج المُترتبة على الغلط 153
- ثانيًا : عدم إلزام الأشخاص بإثبات وُجود القانون 154
- ثالثًا : الطابع المُستديم للقانون 155
- المطلب الثاني : زَوال القانون 155
- الفرع الأوّل : الإلغاء L'abrogation 156
- أولاً : المقصود بالإلغاء 156
- ثانيًا : أنواع الإلغاء 157
-1الإلغاء الصَّريح : L'abrogation expresse 158
-2الإلغاء الضِمْني : L'abrogation tacite 159
أ-الإلغاء بِسبب التَّعَارُض 159
ب-الإلغاء بسبب التَّنْظِيم الجديد للموضوع 161
- الفَرع الثاني : التَّعْديل La modification 161
- أولاً : التعديل المُنْصب على العناوين الأساسية أو الجزئية للقانون 162
- ثانيًا : التعديل المُنْصَبّ على مَضْمُون المادة أو الفقرة 162
- ثالثًا : التعديل المُتَمثل في إضافة مادة إلى القانون 163
- المَبْحث الثاني : الجِهة المُخْتَصَّة بِتَطْبِيق القانون 162
- المطلب الأوّل : النِّظام القضائي العادي 165
- الفرع الأوّل : المحاكِم 165

Scanné avec CamScanner

- ثالثًا : طريقة البحث العِلمي الحُرّ La méthode de la libre recherche scientifique 209
- الفرع الأول : في القانون الداخلي 210
- أوّلاً : عبارات النص واضحة 211
-1مَعْرفة مَعْنَى النَّص بواسطة ألفاظه أو فَحواه 211
أ-بواسطة الألفاظ 211
ب – بواسطة الفَحْوَى..... 212
-2مَعْرفة مَعْنَى النَّص بواسطة الاِسْتِنباط..... 212
أ-الاِسْتِنْباط بِمَفْهُوم المُوافقة 213
-1قاتل المُورث عمدًا أو عُدوانًا سواءًا كان القاتل فاعلا أصليًا أو شريكًا 213
ب – الاِسْتِنْباط بِمَفْهُوم المُخالفة : Le raisonnement a contrario 215
- ثانيًا : عبارات النص غامضة 215
-1صُور العيب الذي يَكْتَنِفُ النص القانوني 216
أ-غُمُوض النَّص 216
ب – التناقُض بين النُصُوص القانونية 217
ج – عِبارات النص القانوني ناقصة 217
د – عِبارات النص غالِطة 218
-2الوسائل المُسْتَخْدَمة في التَّفسير 219
أ-المُقارنة بين النُّصوص القانونية 219

Scanné avec CamScanner

ب – الأعمال التَّحْضِيرية 220
ج – المَصادر التاريخية للقانون 221
- التناقُض بين نَصَّيْ المادتين 12 و17 من القانون رقم 04 – 18 222
- التَّناقُض بَيْنَ نَصَّيْ المادتين 923 و924 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية... 224
- نُشُوز أحد الزوجين 225
- صَداق المِثل. 225
د – النُسخة المُتَرْجَمَة للنص القانوني 226
- بخصوص تعريف عقد الوكالة 226
- بِخُصوص تعريف الملكية..... 227
- بِخصوص عبارة الفَسْخ المُسْتَعملة في بعض العقود 227
ن – البَحْث عن رُوح القانون والغاية منه 228
- الفرع الثاني :في القانون الدُوَلِي 228
- أوّلاً : القاعدة العامة في التَّفسير 228
- ثانيًا : الوسائل التَّكميلية لِلتَّفْسير..... 229
- ثالثًا : تَفْسِير المُعاهدات المُوَثَّقَة بِلُغَتَيْنِ أوْ أكْثَرَ 229
-1مَبَادِئ لِيمْبُورغ..... 231
-2مَبادِئ مَاسْتْرِيخْت 232
مُحْتَوَيَات الكتاب.....233

Scanné avec CamScanner

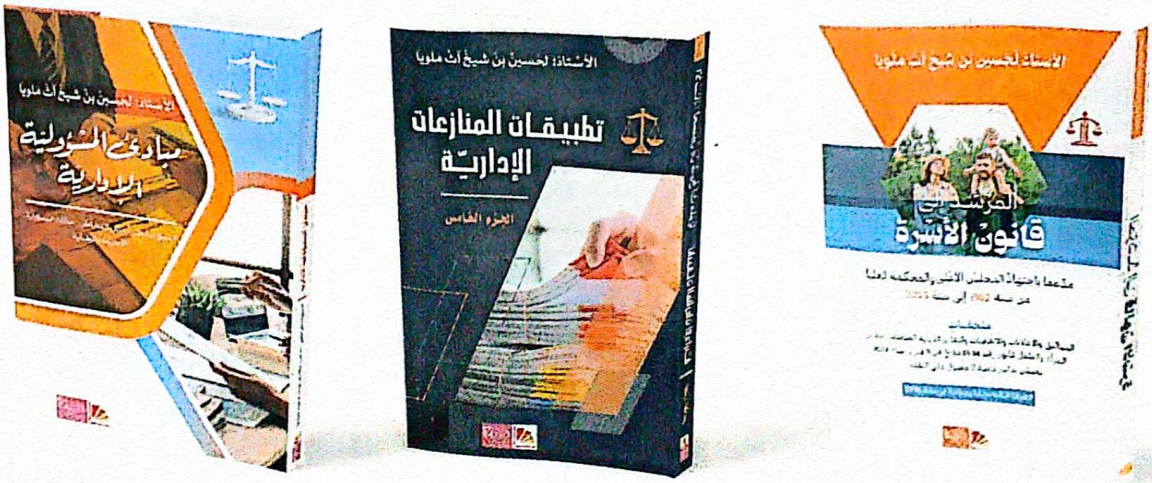

ISBN : 978-9969-615-19-7
9 789969 615197
1/127

أمسح هذا الرابط
للاطلاع على الفهرس

القليعة - تيبازة
024 280 771
0550 085 725
WWW.NLLIBRAIRIE.COM

Scanné avec CamScanner